

Distr.: General
14 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البندان ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

رسائل متطابقة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

أكتب إليكم بشأن ما صدر مؤخرا عن الممثل الإسرائيلي، في مداخلته في مجلس الأمن وفي رسالة رسمية مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، من أقوال تتعلق بمدينة القدس.

إن هذه الأقوال ليست استفزازية وتحريضية فحسب، بل إنها تتعارض بشكل مباشر مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وميثاق الأمم المتحدة والتوافق الدولي الطويل الأمد بشأن مسألة القدس، على وجه الخصوص، وقضية فلسطين ككل. وإن إسرائيل، بإصدارها المتكرر لهذه الأقوال واستنادها في ذلك فقط إلى التعاليم الدينية والروايات المحرّفة، تعبّر عن ازدراءها التام لمجلس الأمن ويجب أن تخضع للمساءلة. فهذا التحدي لقرارات المجلس وسلطته لا يمكن التغاضي عنه.

وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى تدارك هذا الأمر فوراً. فهذه ليست "مجرد كلمات"؛ ذلك أن إصرار إسرائيل على سَوق هذه الحجج في الساحة الدولية، بكل عدوانية ووقاحة، تقابله يوميا أعمال غير قانونية على أرض الواقع تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني وترسخ الاحتلال وتلاشى معها آفاق السلام. ويجب رفض هذا الخطاب البغيض باتخاذ إجراءات صارمة لحماية الحقوق الفلسطينية، وعكس الاتجاهات السلبية، وإنقاذ فرص تحقيق سلام عادل.

وهذا يتطلب بذل جهود جادة لتنفيذ القرارات الصادرة في هذا الشأن، بالكامل ودون استثناء، بما يشمل المساءلة عن أية انتهاكات. وبالمثل، من المطلوب اتخاذ إجراءات لاستعادة مصداقية المجلس والحفاظ على سلامة قراراته. وهذا يتطلب إعادة التأكيد صراحة على أن هذه القرارات تظل سارية إلى أن يتم تنفيذها، وأنه لا يمكن لمثل هذا الخطاب أن يلغيها.



ويجب تذكير ممثل إسرائيل بأن إطار العمل الدولي والعلاقات الدولية ما زال هو الميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وليس الخطب الدينية، مع كامل الاحترام الواجب للنصوص المقدسة لأصحاب الديانات التوحيدية الثلاث وغيرهم من المؤمنين في العالم. فلغتنا العالمية هي القانون الدولي وحقوق الإنسان. وفي وقت تتعرض فيه تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد لضغط شديد وتهديد فعلي، يجب التصدي فوراً لهذا السلوك الخطير ووقف استغلال الخطاب الديني المتطرف الذي يلغي الآخر.

والصمت غير مقبول عندما لا يكتفي الممثل الإسرائيلي بالتباهي بـ “إعادة توحيد القدس وتحريرها”، في إشارة إلى احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧، والادعاء بأن “القدس هي عاصمة إسرائيل”، بل يلمح أيضاً إلى السيادة الإسرائيلية على كامل الأرض التي كانت تشكّل فلسطين في عهد الانتداب قبل عام ١٩٤٨ - وهي تشمل الآن دولة إسرائيل والأرض الفلسطينية (الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة) المحتلة منذ عام ١٩٦٧ - ويدعي بأن “إسرائيل لم تعبر حدوداً دولية” باحتلالها للقدس الشرقية.

وفي مواجهة هذه التصريحات المستهزئة بالقانون وبمجلس الأمن، من واجب المجتمع الدولي الرد عليها وفقاً للمواقف المبينة بوضوح في قرارات مجلس الأمن، من القرار ٤٩ (١٩٤٨) إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من ضمن قرارات أخرى، وفي قرارات الجمعية العامة، من القرار ١٨١ (د-٢) إلى اليوم، بما يشمل القرار ٢٢/٧٣ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهو آخر قرار بشأن القدس.

ويجب التأكيد بوضوح على أن إسرائيل لا تملك السيادة على القدس وبأن وضع المدينة لم يحسم بعد؛ فلقد ظلت مسألة القدس منذ زمن طويل مصنفة ضمن مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وتظل القدس الشرقية أرضاً محتلة منذ عام ١٩٦٧. وعلاوة على ذلك، يجب احترام الوضع التاريخي الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في المدينة، بما فيها الحرم القدسي الشريف، شأنه في ذلك شأن الوصاية التاريخية للمملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب بوضع حد لجميع الانتهاكات التي تطال وضع القدس، من قبل أي جهة وفي أي وقت، ويجب أن يطالب باحترام جميع قرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن. ونذكر، على وجه الخصوص، بتأكيدات مجلس الأمن على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة؛ واعترافه بالوضع الخاص للقدس وبضرورة حماية الأماكن المقدسة في المدينة؛ وقراره بأن “جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس الشريف، ليست لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب”.

وفي هذا الصدد، أكد مجلس الأمن، في قراره ٤٧٨ (١٩٨٠)، أن سن “قانون أساسي” بشأن القدس من قبل إسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وطالب بأن يتم إلغاؤه فوراً. ودعا المجلس الدول الأعضاء صراحة إلى عدم الاعتراف بـ “القانون الأساسي” وأي إجراءات أخرى تسعى إلى تغيير طابع ومركز مدينة القدس، ودعا المجلس “الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب تلك البعثات من المدينة المقدسة”. كما أن تأكيد المجلس، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أنه “لن يعترف بأي

تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات“ يظل ساريا، على نحو لا لبس فيه. أما القرارات والإجراءات المخالفة لذلك فليس لها أي أثر قانوني ولا يمكن أن تغيّر سريان القانون الدولي على هذه الحالة.

وفي مواجهة هذه التصريحات الاستفزازية من جانب ممثل إسرائيل وإقدام السلطة القائمة بالاحتلال على ترسيخ الاحتلال وتهديداتها المستمرة بمواصلة الاستيطان والضم، في انتهاك جسيم لقرارات لا حصر لها، يجب على مجلس الأمن والجمعية العامة التساؤل عما يلي: ما هي حدود دولة إسرائيل بالضبط؟ وهل تمثل إسرائيل لأحكام قرار قبولها دولةً عضواً، وفقاً للقرار ٢٧٣ (د-٣) المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٤٩، والقرارين ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ و ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨؟ وعلى أي أساس ما زالت لجنة وثائق التفويض تقبل وثائق تفويض الوفد الإسرائيلي في حين أن إسرائيل في حالة إخلال دائم بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك الالتزام باحترام حق الشعوب في تقرير المصير المنصوص عليه في الميثاق، إذ تواصل إنكار وانتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؟

لقد حان الوقت للإجابة بجدية على هذه الأسئلة والتصرف وفقاً لذلك لمساءلة إسرائيل على ازدراءها وعلى جميع انتهاكاتها. وهذا هو السبيل الوحيد لوقف هذا الإفلات الصارخ من العقاب. أما الاستمرار في الاسترضاء فلن يجلب سوى المزيد من الاستفزازات والخطابات الملهبة للمشاعر والانتهاكات الخطيرة التي ما فتئت تزداد حدة وجرأة بفعل التقاعس الدولي.

ويجب توجيه رسالة واضحة تعيد تأكيد القوانين والقرارات السارية وتعارض الخطابات الدينية الملهبة للمشاعر والمتطرفة وجميع السياسات والتدابير غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وتطالب بوقف جميع الانتهاكات. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف وفقاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن، وأن يستخدم الأدوات القانونية والسياسية المتاحة له؛ فقد آن الأوان للكف عن مكافأة إسرائيل على إفلاتها من العقاب.

وعليه، فإننا نكرر دعوتنا لجميع الدول إلى اتخاذ موقف حازم في رفضها لهذا الخطاب وما يصحبه من إجراءات غير قانونية، وفي عدم اعترافها بهذا الوضع غير القانوني. ولا يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين دون التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة القدس.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد اعترافنا بأن مدينة القدس مدينة مقدسة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث - أي الإسلام والمسيحية واليهودية - وأن من الضروري مراعاة ذلك في جميع الأوقات. غير أن هذا الاعتراف لم يصدر قط عن حكومة إسرائيل أو ممثلها، الذي أكد ذلك من جديد في رسالته المؤرخة ٦ حزيران/يونيه باستخدامه لغة خطابية مضللة لا تؤكد حرية وحقوق المصلين من الديانات التوحيدية الثلاث.

ومع ذلك، مما يثلج الصدر تأكيد مجلس الأمن والجمعية العامة على هذا الأمر مرارا وتكرارا ودعوتهما إلى حماية الأبعاد والموروثات الروحية والدينية والثقافية الفريدة التي تتسم بها المدينة. ونحث على توخي أقصى درجات الحذر؛ لأن أي قرارات أو إجراءات تتجاهل هذه الأبعاد القانونية والسياسية والدينية الأساسية لمسألة القدس ستسفر عن استفحال مظاهر التوتر وزيادة اضطراب الوضع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. ويشمل ذلك تفاقم الحساسيات الدينية التي تهدد بتحويل هذا

النزاع السياسي - الإقليمي القابل للحل إلى حرب دينية خطيرة، سيستغلها المتطرفون الدينيون بالتأكيد، مما سيؤجج التطرف العنيف والنزاع في المنطقة وخارجها.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته، إلى جانب كل من يؤمن في سائر أنحاء العالم بالقانون الدولي وطريق العدالة بوصفهما السبيل الوحيد المفضي إلى السلام، يتطلعون إلى مجلس الأمن بتوقعات عالية في أن يضطلع بمسؤولياته. غير أننا إذ نسلّم بالشلل المؤسف الذي يعاني منه المجلس بسبب موقف أحد الأعضاء الدائمين بشأن هذه المسألة، فإننا ندعو أعضاء المجلس بشكل فردي إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم في التقيد بالقرارات الصادرة في هذا الشأن والمطالبة باحترامها، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، والتصرف بناء على ذلك في جميع القرارات والإجراءات المتخذة على الصعيدين الثنائي والجماعي.

وهذه مسألة ملحة للتصدي للأزمة الراهنة، وكفالة المساءلة، واستعادة سيادة القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإقامة سلام عادل ودائم، يمكن للشعب الفلسطيني في ظلّه أن يتمتع أخيراً بحقوقه غير القابلة للتصرف التي طال حرمانه منها، بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال والسلام والأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة